

ضيوف إدارة الثقافة الإسلامية خلال شهري ديسمبر ويناير



فضيلة الشيخ الدكتور
عبد الله الطيار



فضيلة الشيخ الدكتور
حسن بخاري



فضيلة الشيخ الدكتور
غازي الشمري



فضيلة الشيخ الدكتور
محمد بن علي الشنقيطي



فضيلة الشيخ الدكتور
جاسم البعقوبي



فضيلة الشيخ الدكتور
سعيد بن مسفر

مشهور حسن سلمان

www.islam.gov.kw/thaqafa www.twitter.com/thaqafa 99255322 - 22487310



جوائزنا
20000
د.ك

البرادة قائداً في العمل الإسلامي

أكد أن معارضته لتعديل قانون الانتخاب جاءت انسجاماً مع قناعاته الوطنية

الغانم: التصدي لتعديل قانون الانتخاب أمر مشروع شريطة ألا يكون بمخالفة القانون

والقانون فانتهم الأمل بعد الله عز وجل في إنقاذ الوطن وإعادة الكويت كما كانت. وأخيراً، لقد اجتهدت ما وسعني بحثاً عن الحق والحقيقة فسي زمن اختلطت به الأوراق وتمزقت الوعود والعهود وانتشر التشكيك والتخوين وساد التكسب الانتخابي، وراجت الاعاءات والمزايدات، فإن أصبت فمن توفيق الله وإن أخطأت فإن شفيعي سلامة القصد، ولكنني لن أكون أبداً مهانداً لأي حكومة تتجاوز على الدستور، ولن أكون أبداً مناصراً لأي معارضة تحجر على حرية الفكر والرأي، وتنتهك الدستور تحت عنوان الدفاع عنه، شاء فالحق يعرف بذاته لا بأهلته ولو قل أتباعه، والباطل لا ينقلب حقاً ولو كثرت أديعاه.

لن أكون مهانداً لأي حكومة تتجاوز على الدستور

لن أكون أبداً مناصراً لأي معارضة تحجر على الحرية الفكرية والرأي وتنتهك الدستور تحت عنوان الدفاع عنه

واجتهادتهم ومنهم «حملة قاطع» و«حملة وطن النهار» - التي دعت للمشاركة ومن ثم رفض الرسوم أو الاستقالة - وغيرهم من الشباب الوطني الغيور ممن اختلفوا بالرأي وجمعهم حب الوطن والحرص على مستقبله، فهؤلاء الشباب يستحقون منا جميعاً كل الشكر والتقدير على حرصهم وتضحياتهم من أجل وطنهم، داعياً إياهم إلى عدم اليأس والاجتماع على كلمة سواء، فإنقاذ الوطن أكبر من قضية معينة تختلفت عليها مهما بلغت أهميتها، ولا تمكنوا السياسيين - ولا أستثنى نفسي منهم - من تحويل مشاريع الإصلاحية النبيلة إلى مشاريع انتخابية يتكسبون منها، واضربوا مثلاً في الاختلاف الراقي بوجهات النظر وتسكوا بخالف الدستور والقانون، وأرفضوا أي وسيلة مخالفة للدستور

خلال الطعن والتخوين بكل رأي مخالف بل يكون من خلال القنوات الدستورية حتى لا يمكن من لهم أجنداث غير معلنة من تحقيق أهدافهم التدميرية عن طريق التغيير بحسني النية والاستثمار السعي لأخطاء الحكومة الكثيرة والمستمرة، وذلك يكون إما بالمشاركة ورفض الرسوم من داخل المجلس في ظل توافق ملعن بين مختلف القوى والشخصيات السياسية لتحقيق أغلبية ثنائية وترفض الرسوم، وذلك لم يتحقق وبالتالي لا جدوى من المشاركة وفق تقديري واجتهادي، أما المسلك الآخر فهو اللجوء إلى المحكمة الدستورية للفصل وهو الطريق الذي سأسلكه مع مجموعة من المواطنين والنواب السابقين معلنين سلفاً احترامنا لقرار المحكمة مجننين البلاد والعباد ما لا يحمد عقباه من الدعوة لما يخالف الدستور والقانون.

لقد استخدمت الحكومة حقها الدستوري حين لجأت إلى المحكمة قانون الانتخاب وتحسينه من الطعون المستقبلية، كما تعهدت الحكومة بإجراء الانتخابات وفق القانون السابق (5 دوائر و4 أصوات) إذا قررت المحكمة الدستورية رفض الطعن، غير أن الحكومة رجعت عن التزامها، ونقضت تعهداتها، وهنا أجد علاوة على شبهة عدم الدستورية فإن رسوم تعديل قانون الانتخاب بمضمونه وبأسلوب إقراره يشكو إلى حد بعيد من عدم المواءمة السياسية ومن ضعف الحصافة والمصادقية في قراره التناقضات في المواقف، وهذا ما لا يمكنني القبول به.

برئيس الدولة وذلك وفقاً للمادة (54) من الدستور. ولا أجد هنا ما يعكس حقيقة مشاعر أبناء الشعب الكويتي اليوم أصدق وأعمق من كلمة الشعب التي قالها المرحوم العم عبدالعزيز الصقر في مؤتمر جده عام 1990 حين قال «إن مبايعة الكويتيين لآل صباح لم تكن يوماً موضع جدل لتؤكد ولا مجال نقض لتجدد ولا ارتبطت بموعد لتمد، بل هي بدأت محبة واتساقاً واستمرت تعاوناً واتفاقاً ثم تكرست دستوراً وميثاقاً». ثانياً، لم تكن معارضتي لتعديل قانون الانتخابات وعدم مشاركتي في الانتخابات المقبلة من قبيل الاصطاف مع طرف ضد آخر، بل جاءت انسجاماً مع قناعاتي الوطنية والبيئية، واستمراراً طبيعياً للنهج الذي أعلنته مبرراً وهدفاً لدول العمل السياسي، وهو احترام الدستور وحيابته والالتزام بروحه وكامل نصوصه.



أصدر النائب السابق مرزوق الغانم بياناً جاء كالتالي: يتابع الكويتيون ويكثرون من القلق حالة الانقسام السياسي الحاد الذي تعيشه البلاد جراء الأحداث الأخيرة، وأمام هذا الواقع الحرج وتسدراك لأي منزلقات خطيرة مقبلة تنذر بما لا يحمد عقباه، تبرز ضرورة الاحتكام إلى العقل والحكمة للخروج من هذه الأزمة.

وأجد واجباً على أن أوضح لكافة أبناء الشعب الكويتي الذي طوق عنيكته الغالية لأربعة فصول تشريعية العديد من الحقائق دون محاباة لطرف أو مجاملة لأحد، وهي كالتالي: أولاً، انطلاقاً من ثوابت الشرع وقواعد الشريعة، وفي صلب الدستور والمقتضيات الأخلاقية، أرفض رفضاً تاماً وقاطعاً أي مساس بسمو الأمير، كما أرفض الخلط بين ممارسة الحقوق الدستورية بأعلى سقف يسمح به الدستور والمساس

التوجيهي: الدستور الكويتي يعطي المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل ويجب تفعيل ذلك

خلال مرحلة تأسيس الدولة الحديثة، والذي استطاع تجاوز الكثير من أشكال ذلك التمييز لتتمكن المرأة من تقلد المناصب الإشرافية والقيادية في جميع الوظائف في الحكومة أو القطاع الخاص.

الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، كما التزم الدستور أيضاً بحق جميع الكويتيين في التعليم (مادة 40) وفي العمل (مادة 41)، ولم يفرق في هذه الحقوق بين رجل وامرأة، شأنه شأن الالتزام العام بالمساواة في الحقوق والواجبات، كما بين التوجيهي أنه انطلاقاً من القاعدة الدستورية الأصلية لم يكن من الجائز التفريق بين الذكور والإناث في معالجة قضايا التعليم أو الصحة أو الرعاية والتنمية الاجتماعية، غير أن الموروث الاجتماعي لعب دوراً مؤثراً في التعامل مع المرأة فألقى بظلاله على بعض القوانين المنظمة لدور المرأة في المجتمع، وساهم في ظهور بعض صور التمييز ضد المرأة بما يخالف الالتزام الدستوري والتنموي الذي درج عليه المجتمع الكويتي

قال مرشح الدائرة الثالثة د.محمد التوجيهي إن وضع المرأة في الكويت مقارنة بالدول المحيطة يعتبر بحال جيدة من الناحية الوظيفية، حيث احتللت الكويت المرتبة الأولى في معدلات التوظيف للإناث بنسبة 88٪، بينما تفوقها نسبة توظيف الرجال بـ 1٪ فقط لتصل إلى 89٪، مؤكداً أن المرأة ما زالت بحاجة للحصول على الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية الأخرى، على الرغم من حصولها على بعضها في الآونة الأخيرة.

وأضاف التوجيهي أن ما تطالب به المرأة حقوقاً واجبة لها وليست منة من أحد، حيث أكد دستور الكويت على مبدأ المساواة بين البشر، بنص المادة 29 من الدستور، «فالناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الخاصة بالقطاعات العسكرية وتفكر في المساحة الأخرى المتبقية فيكون لديها الكثير من الخيارات والبدائل، موضحاً أن مجلس الأمة مطالب في هذا الصدد بالعمل على وضع خطة وبرنامج زمني متفق عليه لبدء العمل الحكومي وإسناد البناء للقطاع الخاص.

دعا إلى إسناد إنجاز المشاريع الإسكانية إلى القطاع الخاص: السلطان مسؤولتان عن تفاقم الأزمة السكانية

ان هذه القضية باتت تهدد الأمن الاجتماعي للمواطنين لتأثيرها المباشر على شرائح واسعة منهم والشعور بعدم الاستقرار متسائلاً: هل مقبول ان يحرم المواطن من حق أقره له الدستور؟

وأكد أن 5٪ من المساحات الفارغة الشاسعة تكفي لحل أزمة السكان حيث سيصبح إجمالي المناطق المأهولة في الكويت عندها 10٪ أي ضعف الحكومة إلا ان تحدد الأراضي الحكومية بالعمد الجاد لحل هذه القضية وإسناد إنجاز المشاريع الإسكانية إلى القطاع الخاص، لافتاً إلى أنه ويحسب الدراسات فإن هناك الكثير من المساحات الشاسعة في الدولة يمكن استغلالها لبناء المشاريع الإسكانية، داعياً مجلس الأمة القادم إلى وضع برنامج زمني يتفق عليه لإلزام الحكومة بإنهاء المساحات وفق جدول زمني ملزم لها خصوصاً بعدما أوصى صاحب السمو الأمير بحل هذه القضية، وأكد



استغرب مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح استمرار تفاقم أزمة الإسكان في الوقت الذي تمتلك الدولة فيه كل الإمكانيات لحل هذه الأزمة، مشيراً إلى ان هناك مسؤولية مشتركة للمجلس والحكومة في اغفال هذا الملف وعدم وضع هذه القضية ضمن سلم الأولويات وعدم تحرك أي منهما لطئ ملفها.

وقال الصالح في تصريح صحافي أنه يجب على أعضاء السلطة التشريعية إلزام

الفرع: الاحتقان السياسي أثر على الاقتصاد

السياسية والحفاظ على السوق الكويتي واستقراره.

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة منى الفرع أن بيئة الأعمال التجارية تعاني كما غيرها من الأثر السلبي للاحتقان السياسي وبطء القرار الذي عطل الكثير من المشروعات التجارية والمشاريع التنموية كما أن ضعف سوء المعالجات التشريعية على مدى سنوات قد ساهم في تعقيد المشكلة الاقتصادية علماً أن التباطؤ في اتخاذ القرارات الحفزة للاقتصاد المحلي من الحكومة لا يمكن السكوت عنه أو التهاون بشأنه فمستقبل الكويت وشعبها هو الخط الأحمر الحقيقي، وإن تزامنت الخطوط الحمراء وتداخلت في الآونة الأخيرة.

على هذا سترزيم من تعميق الأزمة السياسية في الكويت. وأوضح المضاحكة أن أبسط قواعد علم الاقتصاد كانت تستدعي أن تتبادر الحكومة في تدشين المشاريع الكبرى المتوقفة منذ وقت طويل، لتحريك دورة رأس المال في البلاد وضخ المزيد من السيولة وهو الأمر الذي سيحتفل بإخراج البلاد من أزمتها وإنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادته إلى المنحنى الصعودي من جديد، داعياً الحكومة المقبلة إلى تبني خطة إنقاذ عاجلة تتجاوز حدود قانون الاستقرار المالي وترتكز على زيادة الإنفاق الرأسمالي وإطلاق مسار المشروعات الاقتصادية والتنموية العملاقة، وفي مقدمتها تلك التي أوقفت بلا مبررات مثل جسر ومدينة الصبية، ومستشفى جابر، والمصفأة الرابعة، الذكور، برنامج ضخ لتطوير موانئ

الديموقراطية وتفرغها من محتواها، مجدداً الدعوة إلى العمل لبناء اقتصاد مشرق ومنتعش قادر على تعزيز الاستقرار الاقتصادي بالاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد قوانين وتشريعات تواكب الانفتاح الاقتصادي العالمي وإبعاد النظرة الضيقة التي تسعى للإبقاء على الاقتصاد الكويتي منكمشاً غير متفاعل مع العالم.

وأضاف المضاحكة ان التنمية في البلاد تعيش سباتاً عميقاً، على الرغم من المليارات الـ 37 من الدنانير التي رصدت لها في غضون 4 سنوات، متسائلاً عما أنجز بعد مضي ثلاثة أرباع المدة المقررة من الخطة التنموية، في ظل عدم وجود شيء على أرض الواقع، مطالباً الحكومة بالشفافية في الكشف عن قنوات الصرف لما صرف من المليارات السابقة الذكور، لاسيما ان أي محاولة للالتفاف

طالب مرشح الدائرة الثالثة خالد المضاحكة بضرورة تحقيق النهضة الشاملة للكويت عبر الدفع بمسيرة التنمية والمضي قدماً بالإصلاح في كل أوجهه وتقويم النظام الإداري والمالي، وتطبيق القوانين ومحاربة الفساد.



مشيراً إلى ان الكويت بحاجة إلى تكاتف الجهود المختصة والعمل لبناء مستقبل مشرق للكويت يصنعها أبناءها بأيديهم وتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الحقيقية بعيداً عن سلبليات كبيرة عانت منها البلاد خلال الفترة.

وقال المضاحكة في تصريح صحافي ان طريق النهوض والرقى بالكويت يقوم على ترسيخ دعائم الديموقراطية الحققة وتوجيه دفة الطرح السياسي لمركز النقاء السلطاني من أجل التعاون البناء بعيداً عن طروحات تعمق فوضى



منى الفرع

عن التأثير السلبي للتوترات